محضر الاجتماع السابع والاربعين لاجتماع الجمعية العمومية العادية للمساهمين
المجموعة العربية للتأمين (ش.م.ب.) (("أريج")
المنعقد عبر وسائل التواصل الإلكترونية بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٦ في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً

عقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي المجموعة العربية للتأمين (ش.م.ب.) ("أريج"/"الشركة") إجتماعها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٦ بدعوة من رئيس مجلس الإدارة. ترأس الجمعية السيد منصور الخوري، حيث أفاد بتعيين السادة شركة كفين تكنولوجيز ذ.م.م. كمسجلي الأسهم وجامعي الأصوات للإجتماع. وقد بلغ حضور المساهمين بالأصالة والوكالة ما مجموعه ١٣٠,٢٧٤,٩٤٠ سهم أي ما يمثل نسبة ٦٥,٧٦٪ من أسهم الشركة في الإجتماع، والتي شكلت نصاباً قانونياً بما يتوافق مع قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للشركة.

وقد حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم:

رئيس مجلس الإدارة	السيد منصور شمس الخوري
نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد سعيد محمد البحار
عضو مجلس الإدارة	السيد أحمد عمر الكربي
عضو مجلس الإدارة	السيد يونس جمال السيد
عضو مجلس الإدارة	السيدة فتوح عبدالعزيز الزياني
عضو مجلس الإدارة	السيد محمد أحمد الكربي
عضو مجلس الإدارة	السيد عبدالله نورالدين عبدالله
عضو مجلس الإدارة	السيد عبدالله سعيد الغفلي
عضو مجلس الإدارة	السيد أشرف المختار سالم مصباح

وحضر الإجتماع ممثلو الجهات الرقابية، ومدققو الحسابات، ومسجلو الأسهم، ومسجلو الأسهم المساندون والمستشارين القانونيين التالية أسماؤهم:

السيد أحمد سلمان	وزارة الصناعة والتجارة – إدارة شؤون الشركات
السيد علي ميرزا	مصرف البحرين المركزي – إدارة مراقبة التأمين
السيدة سارة حسين	مصرف البحرين المركزي – إدارة مراقبة التأمين
السيد حسين محمد	مصرف البحرين المركزي – إدارة أسواق المال
السيدة نورة المحميد	بورصة البحرين – قسم الادراج
السيدة زينب رمضان	بورصة البحرين – قسم الادراج
السيد عبدالله عابدين	شركة البحرين للمقاصة
السيدة هاجر أسحاق	شركة البحرين للمقاصة
السيدة روان البنكي	شركة البحرين للمقاصة
السيد جعفر محمد	حسن رضي ومشاركوه – المستشار القانوني
السيدة فاطمة العلي	حسن رضي ومشاركوه - المستشار القانوني
السيد سيف الدين محمود	حسن رضي ومشاركوه - المستشار القانوني
السيد محمد الأسود	شركة كفين تكنولوجيز ذ.م.م. - مسجلي الأسهم المساندين
السيد هاني الشيخ	شركة كفين تكنولوجيز ذ.م.م. - مسجلي الأسهم المساندين
السيد حسن جاسم	كي بي أم جي فخرو – مدقق الحسابات الخارجي
السيد عبدالله غزوان	كي بي أم جي فخرو – مدقق الحسابات الخارجي

كما حضر الإجتماع أيضاً ممثلو الإدارة التنفيذية للشركة التالية أسماؤهم:

السيد ساموبل فيرفيس	الرئيس التنفيذي المكلف
السيد عبدالرضا عبدالحميد	أمين سر الاجتماع

بداية قام رئيس مجلس الإدارة بتكليف السيد عبدالرضا عبدالحميد ليكون أمين السر لهذا الإجتماع.

قام رئيس مجلس الإدارة نيابة عن أعضاء المجلس بالترحيب بالحضور بما فيهم ممثلي وزارة الصناعة والتجارة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، ومدققي الحسابات الخارجيين، والمستشارين القانونيين.

عرض السيد الرئيس جدول الأعمال والذي تم توزيعه على المساهمين متضمناً (١٠) بنود.

البند رقم ١ من جدول الاعمال: قراءة محضر إجتماع الجمعية العامة السابق المنعقد بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٥ والمصادقة عليه:

أفاد السيد الرئيس بأن المحضر قد تم نشره على الصفحة الإلكترونية للشركة وبورصة البحرين بما لا يستدعي قراءته بالكامل وطلب السيد الرئيس من أمين سر الإجتماع قراءة النقاط الرئيسية من المحضر.

القرار: نظراً لنتيجة التصويت للمساهمين الحاضرين فقد تمت الموافقة بالإجماع على محضر إجتماع الجمعية العامة السابق المنعقد بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٥.

البند رقم ٢ من جدول الأعمال: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والمصادقة عليه:

قام السيد الرئيس بقراءة تقرير مجلس الإدارة والذي سبق نشره على الصفحة الإلكترونية للشركة وبورصة البحرين وطلب من الحضور إبداء ملاحظاتهم على التقرير إن وجدت.

طرح السيد عبداللطيف الريس (ممثل المساهم السيد ناصر النويس) مجموعة من الاستفسارات، تضمنت الإشارة إلى أن موضوع بيع المحفظة قيد التنفيذ منذ عدة سنوات، وطلب تأكيد عدم تكرار التأخير في عام ٢٠٢٦. كما أشار إلى أنه تم التصريح بالموافقة على أحد العروض دون الإفصاح عن هوية الشركة المشترية، فضلاً عن الإعلان عن تخفيض رأس المال دون بيان المبلغ الموصى به.

وقد أوضح السيد الرئيس أن موضوع بيع المحفظة قد شهد تقدماً ملحوظاً، حيث تم استيفاء كافة استفسارات ومتطلبات الجهات الرقابية، وتقديم الردود اللازمة عليها، وأن الشركة حالياً بانتظار الحصول على الموافقات النهائية من الجهات الرقابية المختصة لإتمام عملية نقل المحفظة، على أن يتم الإعلان عن أي تطورات جوهرية من خلال القنوات الرسمية فور صدور الموافقات اللازمة.

أما فيما يتعلق بتخفيض رأس المال، فقد أوضح السيد الرئيس أن الطلب قدم إلى الجهات الرقابية مرفقاً بالتقارير الاكتوارية والمحاسبية، وأن الموضوع لا يزال قيد الدراسة. كما تم استعراض مستوى الملاءة المالية المرتفع للشركة، والذي يعكس وجود فائض في رأس المال مقارنة بحجم المخاطر. وأن الموضوع ما يزال قيد دراسة الجهات المختصة، وسيتم الإفصاح عنه بمجرد الحصول على الرد الرسمي.

أفاد السيد حسام الدين حافظ (ممثل مجموعة من المساهمين) أن عائد الاستثمار في الشركة منخفض جداً بسبب اتباع سياسة استثمارية شديدة التحفظ، ما أدى إلى تدني العوائد. وذكر أن مجموعة من المساهمين تقدموا بطلب لتخفيض رأس المال دون تلقي رد حتى الآن، متسائلاً كذلك عن عدم حصولهم على أي تحديث بشأن عملية بيع المحفظة. وأضاف أنه رغم توقف الأعمال منذ أغسطس ٢٠٢٠، لا يزال لدى الشركة ٣٦ موظفاً، وهو ما يشكل عبئاً مالياً عليها.

وأكد عضو مجلس الإدارة السيد أحمد الكربي، أن مجلس الإدارة يبذل كل الجهود الممكنة، مشيراً إلى موضوعي بيع المحفظة وتخفيض رأس المال أستغرقا وقتاً طويلا بسبب ارتباطهما بالجهات الرقابية، معرباً عن أمله في الحصول على تطورات إيجابية بشأنهما في المستقبل القريب.

أبدى السيد أشرف عبدالرزاق (ممثل شركة ترست العالمية للتأمين وإعادة التأمين وشركة مصر للتأمين) عددًا من الملاحظات والتحفظات على التقرير، كان أبرزها ما يلي:

- أبدى تحفظه على أن التقرير تناول موضوع بيع المحفظة، رغم أهميته وتكرار طرحه سابقًا، في سطر واحد فقط، كما تساءل عمّا إذا كان العرض الحالي من نفس المشتري أم من جهات جديدة. وطالب بتوضيح الإجراءات المتبعة في عملية البيع، مثل عدد العروض وما إذا كانت ملزمة، مؤكدًا أن هذه المعلومات غير متاحة للمساهمين. كما طلب إعداد بيان أو جدول يوضح مراحل التصفية وأسباب التأخير، واقترح تقارير ربع سنوية لتحديث المساهمين. وأشار إلى أن مجلس الإدارة مُنح صلاحية بيع المحفظة منذ أغسطس ٢٠٢٠ بناءً على تقرير متخصص كشف تحديات وخسائر كبيرة، وأنه بعد مرور خمس سنوات لم يتحقق تقدم ملموس أو توضيحات كافية للمساهمين.
- كما استفسر بشأن دراسة تخفيض رأس المال في هذا التوقيت بالتحديد، وتأثير ذلك على الملاءة المالية، وعلى عملية بيع المحفظة، وما إذا كان قد ينتج عنه أي آثار سلبية على إجراءات التصفية المحتملة للشركة.
- طلب توضيح المقصود بعبارة "نقل الشركة" الخاصة بأريج كابيتال المحدودة، وما يعنيه ذلك من الناحية الإدارية أو القانونية.
- كما طالب بتقديم تفاصيل إضافية حول وضع الشركات التابعة (تكافل ري – ضمانات الخليج)، مشيرًا إلى مرور خمس أو ست سنوات دون ظهور أي تطورات ملموسة أو إفصاحات للمساهمين بشأن أوضاعها.

وقد أوضح السيد الرئيس أن موضوعي بيع المحفظة التأمينية وخفض رأس المال تم رفعهما للجهات المختصة وهما حالياً قيد المراجعة من قبل الجهات الرقابية، كما أفاد أنه بعد الإنتهاء من بيع المحفظة ستبدأ الشركة في إجراءات التصفية. وأضاف أن أثر تخفيض راس المال على الملاءة المالية تمت دراسته إكتوارياً، وأشار إلى أن هذا الوضع يأتي نتيجة قرار الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في أغسطس ٢٠٢٠، والذي قضى بوقف الاكتتاب والدخول في مرحلة (run-off)، حيث أدى ذلك إلى انخفاض المخاطر بشكل تدريجي، ومع عدم توليد مخاطر تأمينية جديدة، نتج عن ذلك فائض في رأس المال مقارنة بالاحتياجات الفعلية للشركة. وأضاف أن الأحتفاظ بهذا الفائض يؤثر على كفاءة استخدام رأس المال،ويضغط على العائد على حقوق المساهمين، والذي بلغ نحو ١,٤٢٪، الأمر الذي يدعم مبررات دراسة تخفيض رأس المال في هذه المرحلة.

كما أوضح السيد عبدالرضا عبدالحميد أن المقصود بنقل ملكية شركة أريج كابيتال المحدودة هو بيع الشركة المسجلة في المملكة المتحدة، وذلك لإنهاء تسجيلها وفقًا للقوانين المطبّقة في دولة التسجيل.

وبخصوص الشركات التابعة، أفاد السيد الرئيس أن شركة ضمانات الخليج لا توجد عليها أي مصاريف وهي في طور الإغلاق، بينما شركة تكافل ري فهي جزء من عملية بيع المحفظة التأمينية الخاصة بأريج.

أبدى السيد مفتاح سليمان (ممثل مصرف ليبيا المركزي) تحفظه بشأن التأخير في بيع المحفظة وتأثير ذلك على أداء الشركة، متسائلًا عن التداعيات المترتبة على هذا التأخير. وأوضح أن القرار كان له أثر واضح على أداء الشركة، حيث شهد الدخل المحقق انخفاضًا بنسبة ٨٦٪، بينما تراجع إجمالي المركز المالي بنسبة ٤٪، مشيرًا إلى عدم وضوح ما إذا كان هذا الانخفاض ناتجًا عن تراجع في الأداء التشغيلي أو في نمو الأصول، وما إذا كان قرار بيع المحفظة قد أسهم في هذه النتائج السلبية.

وردّ السيد أحمد الكربي على الاستفسار موضحًا أن الانخفاض الكبير في صافي أرباح ٢٠٢٥ يعود إلى عوامل استثنائية وغير متكررة خلال العام ٢٠٢٤، أبرزها تحقيق أرباح بقيمة تقارب ٦ ملايين دولار أمريكي نتيجة كسب قضية، بالإضافة إلى عكس مخصصات بقيمة ٨ ملايين دولار أمريكي، فضلًا عن انخفاض عوائد الفوائد على السندات خلال عام ٢٠٢٥.

وتساءل السيد عبداللطيف الريس عن مبررات صرف مكافآت مجلس الإدارة وفقًا لتقرير المجلس بمبلغ ٣٣١,٠٠٠ دولار أمريكي رغم انخفاض الأرباح وعدم إنجاز أي صفقة استراتيجية، مشيرًا إلى تساؤل حول كيفية تبرير هذا الرقم في ظل هذه الظروف. كما استفسر عن صرف مكافآت للإدارة التنفيذية رغم تراجع الأرباح بنسبة ٨٥٪، طالبًا توضيح المؤشرات والمعايير التي استوفتها الإدارة التنفيذية لاستحقاق هذه المكافآت، ولافتًا إلى أنها تمثل ما نسبته ٤٠٪ من أرباح المساهمين.

وأجاب السيد الرئيس بأن الشركة ما زالت قائمة وتمارس أعمالًا تتطلب الالتزام بإدارة المحفظة والتعامل مع المطالبات والالتزامات التنظيمية الأخرى بالإضافة إلى متطلبات الحوكمة بالنسبة للشركات المساهمة، وهي مهام تستدعي إنجازات وجهودًا تستوجب التعويض عنها.

وأوضح السيد أحمد الكربي أن إجمالي مكافآت مجلس الإدارة يبلغ حوالي ٣٣١,٠٠٠ دولار أمريكي، بواقع ٣٦,٠٠٠ دولار أمريكي لكل عضو. وأشار السيد عبداللطيف إلى تحفظ سبق تسجيله في السنة الماضية بشأن هذه المبالغ، مذكرًا بأن المجلس كان قد أفاد سابقًا بأن الأرباح ستتحسن في السنوات اللاحقة. وردّ السيد أحمد بأن هذا الاجتماع يناقش نتائج السنة الحالية فقط. وأكّد السيد عبداللطيف ضرورة مراعاة مبدأ النسبة والتناسب، بحيث تنخفض المكافآت حين تكون الأرباح منخفضة، بغضّ النظر عن القيمة المطلقة للمبلغ المخصص لكل عضو في مجلس الإدارة.

وفي ختام النقاش، أفاد السيد الرئيس بأن الردود المطلوبة على الاستفسارات قد تم توضيحها.

استفسر السيد مانيل نيدجار (ممثل السيد محمد عزالدين الأعرج) عن أسباب التأخير في تنفيذ قرار المساهمين الصادر قبل خمس سنوات بشأن وقف أعمال التأمين والبدء في إجراءات تصفية المحفظة التأمينية. كما طلب توضيحاً حول التطورات الرئيسية المتعلقة بعملية بيع المحفظة، بما في ذلك العرض الذي استلمته الشركة، وما إذا تمّت مراجعته بشكل رسمي، وما هي الإجراءات التي اتُّبعت في هذا الشأن، وهل تم تعيين مستشارين للمشروع، ومنذ متى تم مخاطبة المصرف، وما هو الإطار الزمني المتوقع لاستكماله.

وقد أوضح السيد الرئيس أن الشركة حصلت على عرض ملزم، وقد تمّت مراجعته من قبل المستشارين ومجلس الإدارة، وبناءً على ذلك بدأ التواصل مع الجهات الرقابية مع تقديم المتطلبات وبإنتظار الحصول على الرد.

ومن جانبه، أكد الرئيس التنفيذي المكلّف السيد ساموبل فيرقيس أن استكمال عملية بيع المحفظة يتطلب الحصول على موافقات المؤمن عليهم والجهات الرقابية المختصة. أما بخصوص الفترة الزمنية التي امتدت لخمس سنوات، فقد بيّن أن الشركة حاولت في البداية بيع الشركة بالكامل إلا أن تلك المحاولة لم تنجح، بينما تتركز الجهود حالياً على بيع المحفظة التأمينية. كما شدّد على أن الإدارة تعمل بأقصى طاقتها، وأن حقوق المساهمين قد تضاعفت منذ عام ٢٠١٩، وأن الشركة عملت على تصفية أعمال الشركات التابعة لها.

القرار: نظراً لنتيجة التصويت للمساهمين الحاضرين فقد تمت الموافقة بالأجماع على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥\١٢\٣١.

بند جدول الأعمال رقم ٣: الإستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

قام السيد حسن جاسم من شركة "كي بي أم جي" بقراءة ملخص التقرير والذي سبق نشره على الصفحة الإلكترونية للشركة وبورصة البحرين وطلب من الحضور إبداء ملاحظاتهم على التقرير إن وجدت.

استفسر السيد عبداللطيف الريس بشأن بند "التقديرات الجوهرية وحالات عدم اليقين" (significant estimation and uncertainties)، موضحًا أن هذا البند غير واضح بالنسبة له.

وردّ السيد حسن جاسم بأن هذا الإجراء يُعد جزءًا من عمليات المراجعة الداخلية، ويتمثل في تعيين خبير أكتواري لمراجعة الالتزامات الفنية. وأضاف أن تقرير الخبير الأكتواري تمت مراجعته من قبل مختص من جانب الشركة، إلى جانب إجراءات المراجعة الحسابية، وقد تأكدت الشركة من أن المخصصات كافية لتغطية التزاماتها.

كما استفسر السيد عبداللطيف الريس عمّا إذا كان انخفاض الأرباح يعود إلى كون الاحتياطيات أقل من اللازم (understated reserves)، وقد أوضح السيد حسن جاسم أن تراجع أرباح هذا العام يعود إلى وجود عدة بنود استثنائية أثرت بشكل مباشر على نتائج عام ٢٠٢٤، من أبرزها، استرداد ديون بمبلغ ٦ ملايين دولار أمريكي، عكس مخصصات ضمانات الخليج بقيمة ٤ ملايين دولار أمريكي، وبسبب إطلاق المخصصات خلال العام ٢٠٢٤، أصبحت نتيجة المصروفات التأمينية خلال العام ٢٠٢٤ ايجابية قدرها ١٥,٧ مليون دولار أمريكي في حين بلغت المصروفات التأمينية خلال هذا العام ١,٥ مليون دولار أمريكي بفارق مقداره ١٢,٥ مليون دولار أمريكي، إضافة إلى ذلك، انخفاض أرباح الاستثمار نتيجة تراجع معدلات الفائدة.

وعقّب السيد أشرف عبدالرزاق بالإشارة إلى عدم وجود بوالص تأمين سارية، إلا أن السيد حسن جاسم أوضح وجود بوالص تأمين طويلة الأجل ما زالت سارية، وبالتالي يستلزم احتساب التزامات فنية ومخصصات مرتبطة بها وفقاً للمعايير المتبعة.

ولم يُبدِ السادة المساهمون أي تحفظ أو استفسار آخر.

بند جدول الأعمال رقم ٤: مناقشة البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والمصادقة عليها.

أبدت السيدة مريم الكندري (ممثلة الهيئة العامة للأستثمار – دولة الكويت) استفسارها بشأن بند الأرباح المرحلة من حقوق المساهمين، وذلك بعد ملاحظة انخفاضٍ بنسبة ٧١٪. كما طرحت استفسارًا آخر حول أسباب انخفاض نتائج التأمين مقارنة بالعام السابق، وهو ما تم توضيحه خلال المناقشات السابقة.

وقد أوضح السيد حسن جاسم أن انخفاض الأرباح المستبقاة لمساهمي الشركة نتيجة توزيع أرباح بمقدار ٢٤,٨ مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية ٢٠٢٤.

القرار: نظراً لنتيجة التصويت للمساهمين الحاضرين فقد تمت الموافقة بالإجماع على البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

بند جدول الأعمال رقم ٥: مناقشة واعتماد التخصيصات التالية:

أ. تحويل مبلغ ٣٩١,٢٨٨ دولار أمريكي من صافي ربح السنة الحالية إلى الإحتياطي القانوني.
ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين قدرها ٣,٢٥ سنت أمريكي للسهم الواحد أو ٣,٢٥٪ من رأس المال المدفوع صافي من أسهم الخزينة، والبالغة ٦,٤٣٨,٧٣٤ دولار أمريكي للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بعد موافقة مصرف البحرين المركزي وذلك وفقاً للآتي:

الحدث	التاريخ
تاريخ اجتماع الجمعية العامة (تاريخ موافقة المساهمين)	١٦ مارس ٢٠٢٦
آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح (آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح، ليتم تقييد اسم المساهم في سجل الأسهم يوم الاستحقاق)	١٧ مارس ٢٠٢٦
تاريخ تداول السهم بدون استحقاق (أول يوم تداول بدون استحقاق للأرباح)	١٨ مارس ٢٠٢٦
يوم الاستحقاق (المساهمون المقيد أسمائهم في سجل الأسهم في هذا التاريخ لهم الحق في الحصول على الأرباح)	١٩ مارس ٢٠٢٦
يوم الدفع (اليوم الذي سيتم فيه توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين)	٥ أبريل ٢٠٢٦

طلب السيد الرئيس من الحضور إبداء ملاحظاتهم على هذا البند إن وجدت.

القرار: نظراً لنتيجة التصويت للمساهمين الحاضرين فقد تمت الموافقة بالإجماع وعليه تم اعتماد التخصيصات التالية:

أ. تحويل مبلغ ٣٩١,٢٨٨ دولار أمريكي من صافي ربح السنة الحالية إلى الإحتياطي القانوني.

ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين قدرها ٣,٢٥ سنت أمريكي للسهم الواحد أو ٣,٢٥٪ من رأس المال المدفوع صافي من أسهم الخزينة، والبالغة ٦,٤٣٨,٧٣٤ دولار أمريكي للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.

بند جدول الأعمال رقم ٦: مناقشة تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠٢٥ وإلتزام الشركة بمتطلبات وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه.

أفاد السيد عبدالرضا عبدالحميد مسئول الإمتثال أن الشركة ملتزمة بقواعد حوكمة الشركات وفقاً لما تم تفصيله في تقرير حوكمة الشركات الذي تم نشره.

ووجّه السيد أشرف عبدالرزاق بالسؤال عن سبب تعيين شركة خارجية كمدققين داخليين. وأوضح السيد عبدالرضا عبدالحميد أن خدمات التدقيق الداخلي تم إسنادها إلى شركة خارجية منذ عدة سنوات بناءً على قرار مجلس الإدارة.

القرار: نظراً لنتيجة التصويت للمساهمين الحاضرين فقد تمت الموافقة بالإجماع على تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠٢٥ والتزام الشركة بمتطلبات وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي.

بند جدول الأعمال رقم ٧: التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (٣٣) من البيانات المالية وفقاً للمادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية البحريني.

أخذت الجمعية العامة العادية علما بالموضوع دون إبداء أية ملاحظات.

بند جدول الأعمال رقم ٨: إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

قدّم السيد أشرف عبدالرزاق تحفظه على إبراء ذمة مجلس الإدارة، وتساءل السيد حسام الدين عن نسبة ملكية المساهمين المتحفظين، وأوضح السيد محمد الأسود مسجل أسهم الإجتماع أن الأسهم التي يمثلها السيد أشرف تبلغ ٠,٠٦٪. وقد عقّب السيد أشرف مؤكدًا أن من حقه الاعتراض بصرف النظر عن حجم ملكيته. وأشار السيد أحمد الكربي إلى أن تكرار الاعتراضات المقدمة من السيد أشرف رغم تمثيله لنسبة غير كبيرة من ملكية الشركة. وقد اعترض السيد عبداللطيف الريس على هذه الملاحظة.

وأفاد السيد الرئيس بأنه سيتم تدوين التحفظ في محضر الاجتماع.

القرار: نظراً لنتيجة التصويت للمساهمين الحاضرين فقد تمت الموافقة بالأغلبية الحاضرة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ (مع اعتراض السيد أشرف عبدالرزاق الحاضر عن شركة ترست العالمية للتأمين وإعادة التأمين وشركة مصر للتأمين).

بند جدول الأعمال رقم ٩: إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦ بعد موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

طلب رئيس مجلس الإدارة من السادة المدققين الخارجيين، عدم المشاركة في هذا الجزء من الإجتماع.

أشار عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق والمخاطر، السيد محمد الكربي، إلى السادة المساهمين بأنه تم استلام عروض لتقديم خدمات التدقيق الخارجي من عدة شركات. وبناءً على مراجعة اللجنة ومجلس الإدارة، فإن التوصية المقدمة للمساهمين هي إعادة تعيين السادة كي بي إم جي فخرو كمدققين خارجيين، وذلك شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وقد طرح السيد أشرف عبدالرزاق استفسارًا حول قيمة العرض، وردّ عليه السيد محمد الكربي بأن العرض المقدم من كي بي إم جي فخرو يبلغ ١١٩,٣٢٠ دولارًا أمريكيًا.

كما استفسر السيد أشرف عن العروض المقدمة الأخرى، وأوضح السيد محمد الكربي أن شركة كي بي أم جي فخرو تعد من ضمن مكاتب التدقيق الأربع الكبرى.

القرار: نظراً لنتيجة التصويت للمساهمين الحاضرين فقد تمت الموافقة بالإجماع على تعيين السادة "كي بي أم جي فخرو" كمدققين خارجيين للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦ بعد موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

بند جدول الأعمال رقم ١٠: ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية البحرين.

نظرا لعدم وجود أي أمور استجدت للإجتماع الحالي طبقاً لنص المادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية، فقد انتهى اجتماع الجمعية العمومية العادية.

وفي ختام الاجتماع شكر السيد الرئيس جميع الحضور والمشاركين في الاجتماع. وبهذا اختتمت الجمعية العمومية العادية اجتماعها في تمام الساعة الواحدة ظهراً.

السيد منصور شمس الخوري
رئيس مجلس الإدارة

السيد عبدالرضا عبدالحميد
أمين السر الجمعية العمومية